ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر

تحديات الواقع وآليات المستقبل

د/فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق

مدرس بقسم أصول التربية

معهد الدراسات التربوية –جامعة القاهرة

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التوصل لرؤية تسعى لإصلاح التعليم توضع في شكل خارطة طريق للتعليم المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، مع تحديد أهم المبررات والعوامل التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير، وتقديم حزمة من المقترحات الإجرائية لصانع القرار قد تسهم في تطوير واقع التعليم في مصر. ووظف البحث المنهج الوصفي في تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

وخلص البحث إلى صياغة جملة من الآليات الإجرائية المتفاعلة مع ثورة ٢٥ يناير وانعكاساتها على المنظومة التعليمية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمحاور التالية: المتعلم، المعلم، المناهج، تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، جودة التعليم، الإدارة المدرسية.

الكلمات المفتاحية: ثورة ٢٥ يناير، التعليم في مصر، تحديات الواقع/ آليات المستقبل

January 25 Revolution and the Future of Education in Egypt: Current Challenges and Future Mechanisms

Dr. Farouk Gafer Abdel Hakem Marzouk
Lecturer of Educational Foundations Dept.
Institute of Educational Studies -Cairo University

Abstract:

The research aimed at developing a vision that seeks to reform the Egyptian education. Such vision can be considered as a roadmap for the education in Egypt after the well-known January 25 revolution. In addition, the most important reasons and factors that led to this revolution were precisely identified. Hence, a set of procedural recommendations were presented to the decision maker which might contribute to the development of the current situation of education in Egypt. In order to achieve the previously mentioned aims, the descriptive approach was employed.

The research revealed a set of procedural mechanisms that interact with January 25 revolution in relation to their impact on the educational system in general and with regard to the following: the learner, the teacher, the curriculum, improving the efficiency of spending on education, quality of education, the school administration.

Key words: January 25 Revolution, Education in Egypt, Current Educational Challenges, Future Mechanisms.

لقد كشفت ثورة ٢٥ يناير –ذات البعد السياسي في مضمونها بالدرجة الأولى –عن حاجة المجتمع المصري إلى أن تتحول تلك الثورة إلى حركة نهوض مجتمعي شامل، تشارك فيها جميع الشرائح والفئات ذات الصلة، في جوانب المجتمع المصري كافة؛ حتى تعاود مصر المساهمة في حركة التقدم الحضاري، المؤكدة على أن الإنسان هو الوسيلة، والغاية في ذات الوقت.

وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد ارتبطت بميدان التحرير، فما أحوجنا إلى استيعاب دلالة المكان،

والعمل على الربط بين ثلاثية: المكان والزمان والهدف؛ ليصبح التحرير هدفاً تسعي مصر لتحقيقه بعد ٢٥ يناير في جميع أرجائها.

وإذا كان التعليم هو الوسيلة الأساسية للانتقال بالمجتمعات من طور التخلف إلى طور التقدم، وإذا كانت التربية قوة نهوض حضاري، فلابد من تأكيد ضرورة العمل الجماعي على مراجعة المنظومة التربوية التعليمية في مصر، تلك المنظومة التي عانت كغيرها، وحان الوقف لإصلاحها؛ حتى تتمكن من قيادة المجتمع نحو التقدم والرفاهية.

إن تزايد انتشار الحركات الشعبية والسياسية بين مختلف فئات المجتمع المصري وطبقاته، والمطالبة بالإصلاح الديمقراطي، وبالحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، وبعدالة توزيع السلطة والثروة، يؤكد أهمية العمل على رفع مستوى وعي الأفراد، وتسليحهم بثقافة المقاومة، وبالانفتاح الفكري على الآخرين، والتخلي عن ممارسة القوة، بزعم امتلاك الحقيقة، أو فرض الحقيقة من خلال ممارسة السلطة، من خلال توجيه حركة الأفراد نحو المطالبة بالإصلاح المأمول، وقيادته وتوظيف نتائجه لصالح المواطنين، هو ما يمكن تحقيقه من خلال التعليم بمؤسساته المختلفة.

إن التعليم كحركة اجتماعية يصبح قوة تنتج معرفتها أو خطابها الخاص بها، والذي توظفه لصالح الفئات المهمشة المطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير، بالإضافة إلى كونه الركيزة بنا المجتمعات في عصرنا الحديث، واعتبار تطور التعليم أحد المقاييس المهمة لقياس درجة تقدم المجتمع أو تخلفه. بالإضافة إلى ما يلعبه التعليم من دور رئيس في أي عملية تنموية تهدف إلى الارتقاء بمستوى المجتمع وتطويره.

مشكلة البحث:

تعيش مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير حركة تحول نشطة ومستمرة، تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما يشهد المجتمع المصري حراكاً مجتمعياً فاق في أبعاده وآثاره الآنية والمستقبلية كل التوقعات. وقد أصبح من المتفق عليه أنه يجب إحداث تحولات جوهرية بعد الثورة؛ ليصبح التعليم هو الأساس في أي جهد للتغير.

ويقتضي فهم تلك التحولات والتنبؤ بآثارها المستقبلية ضرورة رؤيتها من منظور شامل متكامل، ومن هنا يأتي هذا البحث؛ ليشتبك مع جملة الأحداث الراهنة، منطلقاً من ضرورة أن يلعب التعليم دوره المأمول والمتوقع في قيادة مستقبل الأمة المصرية، وأن يعيد لها دورها الرائد عربياً وعالمياً.

فنظامنا التعليمي الراهن –وهو نظام وليد مجموعة من الظروف والتداعيات المتراكمة طوال السنوات السابقة –يعاب عليه اهتمامه الرئيس بصب الحقائق والتفاصيل المملة بذاكرة المتعلمين، وضعف مخاطبة آليات التفكير لديهم، ودعوته للحفظ والاستظهار بصورة أكبر من دعوته لإعمال العقل ووسائله، وبذل المجهود في اكتساب الخبرة عن طريق التجريب والاستكشاف، حيث لا يزال الجانب المعرفي الكمي يطغى على الجانب المعرفي النوعي، وأصبح المتعلم يقدس الكتاب، ويعتمد عليه اعتماداً يفوق الأنشطة الأخرى، كما أدى التوسع الكمي في المنهج الدراسي إلى اضطرار المعلم لعدم التعمق في بسط الحقائق وتحليلها، وقلة إتاحة المجال أمام المتعلمين للحوار والمناقشة والاستقراء والاستدلال والنقد والتمييز، كما اعتمد على طريقة تدريس وحيدة ألا وهي التلقين، حيث ينحصر دور المتعلمين في الحفظ والتذكر من دون أن يتعمقوا في مضمون التعلم، وأضحي جوهر التعليم هو تعويد المتعلم تسلم المعلومات وتخزينها مؤقتًا لحين وقت الامتحان، ثم نسيانها.

إن مجرد النظر إلى سياسات التعليم من منطلق أنها تقبل التغيير والتبديل كسياسات أي وزارة أخرى

يعتبر مشكلة تدل على أننا نفتقد معنى المنظومة التعليمية المستقرة، ولا نعي خطورة هذا التخبط على المجتمع ومستقبل البلاد، فواقعنا التعليمي الحالي هو نتاج سياسات قامت على الترقيع، فليس لديها رؤية لمنظومة تعليمية متكاملة مرنة، تستوعب المستجدات العالمية، وثقافة الشعب ومطالبة وطموحاته (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١١، ٣).

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الثورات والانتفاضات وتوابعها لا تزال تتفاعل، وأن بعض انعكاساتها وتداعياتها على الدول والمجتمعات العربية قد لا تتبلور بشكل واضح إلا بعد مرور سنوات (حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠١١، ٦). إلا أننا في أمس الحاجة اليوم إلى منظومة تعليمية تتضح أهدافها وتخدمها القرارات المنطقية في مصر بعد ٢٥ يناير.

فلم يعد من المقبول النظر لوزارة التربية والتعليم على أنها وزارة خدمات لا استثمارات، وأيضاً لا يوجد ما يبرر غفلتنا عن التعليم باعتباره الاستثمار البشرى كبير القيمة الذي يمكن من خلاله أن نصلح حال جميع الوزارات الأخرى، وجميع مجالات التنمية بالمجتمع.

وانطلاقًا من كل ذلك تتبلور مشكلة البحث الحالي في سعيه لتشخيص واقع المنظومة التعليمية الراهنة في مصر، ورسم ملامحها المستقبلية في ظل انعكاسات ثورة ٢٥ يناير، والتي يجب على الجميع التكاتف من أجل حسن استثمارها.

وفي ضوء كل ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير النظام التعليمي المصري في ظل انعكاسات ثورة ٢٥ يناير

أسئلة البحث:

يتفرع من التساؤل الرئيس للبحث التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهم التحديات التي تواجه عملية تطوير النظام التعليمي في مصر؟

– ما العوامل التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير، وأهم انعكاساتها على النظام التعليمي في مصر؟

– ما الآليات المقترحة لمواجهة مشكلات النظام التعليمي بمصر في ظل انعكاسات ثورة ٢٥ يناير؟

أهداف البحث:

يستهدف البحث الحالي ما يلي:

– التوصل لرؤية تسعى لإصلاح التعليم توضع في شكل خارطة طريق للتعليم المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، مستندة إلى تشخيص المشكلات، وبما يفيد في اقتراح الحلول المناسبة لكل جوانب العمل التربوي، وما يرتبط به من مناشط، وما يشتبك معها من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية.

– تحديد أهم المبررات والعوامل التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير.

– تعرف واقع التعليم المصري، وما يعانيه من مشكلات تتسبب في تدهوره، بما يهدد بمشكلة قومية تمتد تداعياتها إلى التأثير بالسلب على واقع التنمية في المجتمع المصري كافة.

– تقديم حزمة من المقترحات الإجرائية لصانع القرار قد تسهم في تطوير واقع التعليم في مصر، والنهوض به.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من خلال سعيه لبيان أهم مشكلات التعليم المصري، وتعرف طبيعة التحولات والانعكاسات الناتجة عن ثورة ٢٥ يناير على عناصر المنظومة التربوية التعليمية كافة، وتقديم بعض الآليات المقترحة للتعامل مع مشكلات التعليم المصري.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث يتم استخدام المنهج الوصفي؛ بغرض جمع البيانات وتفسيرها، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحدث بعد جمع البيانات، وتفسيرها وتحديد

الظروف والعلاقات التي توجد بين المتغيرات. كما يتيح المنهج الوصفي رصد التحديات الناجمة عن قيام ثورة ٢٥ يناير على المنظومة التربوية في مصر، وكيفية مواجهتها، وتلبية متطلباتها في جميع مناحي التربية على الصعيدين النظري والتطبيقي.

إجراءات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث الراهن، وتحقيقا لأهدافه سار البحث وفق الخطوات التالية:

- الاطلاع على الأدبيات التربوية والعلمية المتخصصة؛ من أجل تقديم إطار نظري يتناول ملامح نشأة التعليم في مصر، وأهم مظاهر الأزمة الراهنة للتعليم المصري فيما يتعلق بمنظومته من حيث المدخلات والعلميات والمخرجات.

- إلقاء الضوء مبررات قيام ثورة ٢٥ يناير.

- تحديد أهم انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على المنظومة التعليمية في مصر.

- تقديم حزمة من الآليات لمواجهة مظاهر الأزمة وجوانب الخلل في المنظومة التعليمية في مصر.

الإطار النظري:

فيما يلي يستعرض البحث محاور إطاره النظري، والمتمثل في تعرف ملامح نشأة التعليم في مصر، وأهم مظاهر الأزمة الراهنة للتعليم المصري فيما يتعلق بمنظومته من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات، وأهم العوامل التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير، والآليات المقترحة لمواجهة مشكلات التعليم المصري الراهنة. وتفصيل مجمل النقاط السابقة كما يلي.

التعليم المصري... إطلالة حول النشأة:

لقد رافق اختراع الكتابة في مصر القديمة، ومعرفة المصري القديم للكتابة والحساب وحاجته لتدوين الشئون العامة الإدارية بداية اهتمامه بالتعليم؛ لإعداد جيل بعد جيل من الكتبة لإدارات الدولة كافة.

كذلك بدء الاهتمام بالتعليم لتسجيل كل معرفة وعلم سواء ديني أو عقائدي أو دنيوي للاستفادة من هذه المعرفة. وقد اهتم كل ذي صنعة وعلم أو معرفة بتوريث هذا العلم لأبنائه وأحفاده ليتوارثوا هذا العلم.

وقد سجل المصريون القدماء أول خطوة في تقدم الحضارة الإنسانية باختراع الكتابة التي كان لها الفضل في نشر التعليم مبكراً، وسجلوا حضارتهم عن طريق لغتهم القديمة وتراثهم العريق. ومع تولي محمد علي حكم مصر في ١٨٠٥ أدخل النظام التعليمي الحديث على النمط الأوروبي، فأنشأ المدارس العالية عام ١٨١٦، والمدار التجهيزية عام ١٨٢٥، والمدارس الابتدائية عام ١٨٣٢ (عماد صيام، ٢٠٠٤، ١٠).

وكان أول مشروع فكري ظهر في مصر هو مشروع علي مبارك عام ١٨٦٧، والمسمي بلائحة رجب ١٢٨٥هـ، ثم أنشأ مدرسة المعلمين (دار العلوم) عام ١٨٨٠؛ لتزويد المدارس بصفوة معلمي اللغة العربية. وفي عام ١٩٠٨ افتتحت الجامعة الأهلية. ثم جاء دستور ١٩٢٣، والذي نص على أن التعليم الأولى إلزامي للمصريين بنين وبنات. وقد صدر مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ مكونة من أربع كليات، هي: الآداب والعلوم والطب والحقوق وتوالي إنشاء الجامعات بعد ذلك، هذا بالإضافة إلى جامعة الأزهر التي أنشئت عام ١٩٣٠.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو أرست الدولة مبدأ ديمقراطية التعليم، مما أتاح التعليم لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحله. فمند عام ١٩٥٧ ارتبطت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالتعليم. وجاء دستور ١٩٧١ في مادته (١٨) مؤكدًا أن التعليم هو حق تكلفه الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع و الإنتاج.

وفي الثمانينيات تحددت الأهداف القومية للتعليم في التعليم المجاني، والتعليم والتميز للجميع، واقتحام عصر التكنولوجيا، ومواجهة تحديات العولمة. وقد عقدت سلسلة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم، ففي عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، ثم تلا ذلك مؤتمر قومي عند المعلم إعداده وتطويره ورعايته في عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٠ عقد المؤتمر القومي لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم. وفي ديسمبر ٢٠٠٤ عقد مؤتمر التعليم في الإسكندرية والذي أكد ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصري، وتأكيد مبدأ التدرج في عملية تطوير التعليم (نجلاء حامد وأماني عبد القادر، ٢٠٠٣، ٣٠-٣٥).

المؤشرات الكمية للنظام التعليمي في مصر:

وفيما يلي عدد من المؤشرات المتعلقة بواقع العملية التعليمية في مصر (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١):

بلغ عدد المدارس بمرحلة رياض الأطفال طبقاً لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ٨٢١٢ مدرسة، تضم ٢٤٢٣٧ فصلاً، وتستوعب ٧٢٧٨٣٥ طفلاً.

في حين بلغ عدد المدارس بالمرحلة الابتدائية طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ١٦٩٥١ مدرسة، تضم ٢٤٢٦٧٦ فصلاً، وتستوعب ٩٣٣٤٣٢٢ متعلمًا.

أما عدد المدارس بالمرحلة الإعدادية فقد وصل طبقًا لأخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩) إلى ٩٨٥٤ مدرسة، تضم ١١٠٧٦٠ فصلاً، وتستوعب ٤٠٤١٠٧٢ متعلمًا.

أي أن متوسط كثافة الفصل يصل إلى ٣١، ٣٨، ٣٧ متعلمًا، برياض الأطفال والتعليم الابتدائي والإعدادي على الترتيب، وهي تعطي مؤشرًا لارتفاع كثافة الفصول في المجمل، وهو ما ينعكس بالسلب على الفاعلية التعليمية. وإن كانت الكثافة تتجاوز هذه النسب المعلنة من قبل الوزارة، حيث تتجاوز في

بعض المناطق سقف السبعين متعلمًا في المتوسط.

وبلغ عدد المدارس بالمرحلة الثانوية (التعليم العام) طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ٢٤١٤ مدرسة، تضم ٢٧٧٥٠ فصلاً، وتستوعب ٨٦٢١٤٧ متعلمًا.

أما عدد المدارس بالمرحلة الثانوية (التعليم الفني) طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩) فبلغ ١٨٠١ مدرسة، تضم ٤٠١٦٨ فصلاً، وتستوعب ١٢٦٠٧٩٣ متعلمًا. أي أن متوسط كثافة الفصل يصل إلى ٣٢ متعلمًا في التعليم الثانوي بنوعيه، وذلك على الرغم من خطورة المرحلة الثانوية وأهميتها، وهو ما أثر على التعليم، وجعله يصطبغ بالطابع الشكلي وأفرغ المدارس من المتعلمين.

في حين يقدر عدد مدارس الفصل الواحد طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩) بـ ٣٢٦٩ مدرسة، تضم ٣٢٦٩ فصلاً، وتستوعب ٧٠٢٠٤ متعلمًا. أ ما عدد المدارس صديقة الفتاة طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، فيقدر بـ ٨٧٦، تضم ٨٧٦ فصلاً، وتستوعب ٢٢٦١٩ متعلمًا.

بلغ عدد مدارس المجتمع طبقًا لأخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ٣٩٧ مدرسة، تضم ٣٩٧ فصلاً، وتستوعب ١٠٦٨٩ متعلمًا. وعدد مدارس التربية الخاصة طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ٨٥٧ مدرسة، تضم ٤٢٧٨ فصلاً، وتستوعب ٢٧٨٨٨ متعلماً. وبلغ عدده معاهد التعليم الأزهري بمختلف مراحل التعليم قبل الجامعي طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠١٠/٠٩)، ٩١٤٧ معهدًا، تضم ٦٨٦٧٨ فصلاً، ٢٠٤٤٣١٥ متعلمًا.

بلغ إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠٠٩/٠٨)، ٩١٨٢٩٩، منهم ٩٨٠٩٤٨ طالبًا، و٩٣٧٣٥١ طالبة. بالإضافة إلى ٥٩٨٥٢ طالبًا وطالبة بالجامعات الخاصة.

وصل الإنفاق العام على التعليم طبقًا لآخر الإحصاءات (٢٠٠٩/٠٨) إلى ٣٩٨٨٠ مليونًا، بنسبة وصلت إلى ١١.٣% من الإنفاق العام للدولة، وبنسبة ٣,٨% من الناتج المحلي.

وقدر عدد الأميين في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر طبقًا للنتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦، بـ ١٧٠٢٣٥١٧، منهم ٦٥٤٩٥١٨ ذكور، و١٠٤٧٣٩٩٩ إناث. أما عن وضع التسرب من التعليم الأساسي للإفراد من ٦ إلى أقل من ١٨ سنة، فقد بلغ عدد من لم يلتحق بالتعليم ١٠١٣١٩٢. في حين بلغ عدد من التحق وتسرب ٤١٦٠٢٣ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١، ٣٢-٣٣). وهو ما يضيف المزيد والمزيد إلى رصيد الأمية في مصر.

وعلى الرغم مما قد تعكسه طبيعة هذه الأرقام من حدوث تطور واهتمام من قبل الدولة على المستوى الكمي، إلا أن الواقع الفعلي والكيفي للتعليم في مصر يكشف مدى هشاشة ذلك التطور والاهتمام، وهو ما يظهر في انخفاض التقدير المجتمعي لقيمة التعليم على الرغم من تزايد الطلب الاجتماعي عليه، والمدارس الخاوية من طلابها، وحجم على الدروس الخصوصية..... وغيرها من مظاهر أزمة التعليم في مصر ومشكلاته، وهو ما سوف تبرزه السطور القادمة.

تحديات تطوير التعليم في مصر (التحليل الكيفي للمؤشرات الكمية):

من المؤكد وفق وثائق عديدة أن وجود مشكلة أو عدة مشاكل في التعليم المصري مسألة تاريخية، بدليل الفشل في الخروج من أزمة التعليم المصري حتى الآن، فنحن جميعًا وعلى جميع المستويات نعيش أزمة التعليم، نناقش، ونعلن، ونعقد المؤتمرات والندوات، ويتغير الوزراء المسئولين بشخوصهم بصورة دائمة جون معرفة السبب في تغيير وزير رغم قبوله مجتمعيًا، أو بقائه رغم الرفض المجتمعي له، وقد نعود مرة أخرى لنفس الوزير بعد مدة ما، كما قد يمتد التغيير الشكلي لمسمي الوزارة نفسها فتارة هي وزارة التربية والتعليم، وتارة أخرى هي وزارة التعليم فقط، ومرة ثالثة تضم الوزارة بين دفتيها التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، ومرة رابعة تضم ثلاث وزارات معًا في وزارة فتصبح للتعليم قبل الجامعي والعالي ومعهما البحث العلمي، وقد يتم الفصل بين الوزارات الثلاث.

وبنفس المنطق الشكلي للتغيير نعدل أنظمة التعليم فنلغي سنة دراسية بأكملها، ثم نعيدها مرة أخرى، ولعقود نؤكد أن المستقبل للتعليم الفني، وتوضع السياسات المحققة لهذا الهدف، وفجأة يتولى المسئولية وزير آخر فيري عكس ذلك تمامًا، ويبادر بإلغاء وتصفية التعليم الفني؛ لأن المستقبل كما رآه هو سيطرة التعليم العام، وما بين تطبيق نظام التحسين في امتحان الثانوية العامة، وإلغائه، وبين مشاريع التطوير التي تستنزف أموال المصريين، وصولاً لجودة التعليم واعتماد الكثير من المدارس التي تفتقر للحد الأدنى لقيام العملية التعليمية. وبين الحالتين الكثير من صور ومظاهر فشل وفساد التعليم في مصر.

وتتعرض السياسة التعليمية في مصر لعدد من التحديات الخارجية والداخلية، من أهمها خارجيًا: التشكيل المستقبلي للعالم الجديد وصيرورة العولمة وقوة المعرفة. ومن أهم التحديات داخليًا: الإنفاق على التعليم، والزيادة السكانية، وجودة التعليم، والتعليم وتكوين رأس المال المعرفي، والمدرسة كمجتمع تعلم (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٨٩، ٢٠١٠).

ورغم ضخامة هذه التحديات فإنه يتم تغيير النظم التعليمية عشوائيًا؛ رغبة في تنفيذ رؤية وفلسفة وزير ما، وكتيبة الخبراء والمستشارين جاهزة لوضع حيثيات تنفيذ رؤية سيادته. وإذا جاء وزير آخر وكانت رؤيته تخالف رؤية سابقه، تكفل الخبراء بنفس شخوصهم؛ لكي يحققوا رؤيته مع تقديم قائمة بحيثيات ومبررات وجهة نظره الصائبة. وتاريخنا التعليمي حافل بالأمثلة المؤكدة لذلك.

وبنظرة تحليلية مدققة لأحوال وواقع المؤسسة التعليمية في مصر نجد التحديات عديدة ومتنوعة، فالمتعلمون يتدفقون عليها عامًا بعد عام؛ نتيجة لزيادة الوعي بأهمية التعليم، وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، والزيادة السكانية المستمرة، ويؤدي هذا أو ذاك إلى مشكلة نقص المباني المدرسية، وتقليل فرص الإتاحة التعليمية، والاستيعاب الكامل للمتعلمين، حيث تضيق المدارس بهم، وترتفع الكثافة الطلابية بحجرات الدراسة، وتتعدد الفترات الدراسية، ويتبع تلك التحديات تحدى قلة الأجهزة والأدوات

المدرسية مما ترتب عليه ضعف ثقة الأسرة في المدرسة، وما تقدمه من تعليم لأبنائها، مما أدي للاتجاه إلى السوق السوداء في التعليم، ونقصد الدروس الخصوصية، والتي أصبحت ظاهرة مرضية مزمنة في جسد التعليم المصري، فضلاً عن ظاهرة الكتب الخارجية، ومذكرات معلمي الدروس الخصوصية. وهناك تحدي المناهج والمقررات المدرسية وحاجتها المستمرة إلى التطوير والتجديد وملاحقة العصر.

ومن التحديات أيضاً قلة الدعم المجتمعي وضعف المشاركة المجتمعية في الارتقاء والنهوض بالعملية التعليمية بها، حيث لم يرق ذلك الدعم وتلك المشاركة إلى أن يكون ثقافة مجتمعية فاعلة، وفضلاً عما سبق من تحديات يوجد تحد آخر أكثر خطورة ألا هو التيار المناهض لفكر الإصلاح التعليمي والتربوي ومحاولة عرقلة مسيرته (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٧،٤).

والمتمعن لواقعنا التعليمي يستشف توابع أزمة التعليم المصري والمتمثلة في مخرجاته غير المؤهلة لسوق العمل، وتأثيره السلبي على شخصية الطالب المصري وعقليته، حيث بات يعاني من تدهور المناهج وتخلفها عن العصر الذي تعيش فيه. وصولاً لمرحلة الثانوية العامة التي باتت كحلبة سباق، تلتهم دخول الأسر المصرية، وقد يوصم الطالب بالفشل رغم حصوله على مجموع درجات بنسبة ٩٥% أو أكثر.

وقد ترتب على التحديات السابقة ظهور كم هائل من المشكلات لعل أهمها: ارتفاع كثافة الفصول، مع قلة التدريس التقليدية، وغياب التنمية المهنية، وانعدام الربط بين البرامج التدريبية والاحتياجات التنموية، وارتفاع نسبة العاملين بالجهاز الإداري مقارنة بالمعلمين، وضعف قدرة الإدارة المدرسية على إحداث الإصلاح المدرسي في جودة العملية التعليمية، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نسب النجاح والمجاميع المرتفعة التي لا تعكس المستوي الحقيقي للطلاب، وهو أيضًا ما لا يتناسب مع سوق العمل. بالإضافة على قصور التمويل الحكومي للوفاء باحتياجات عملية الإصلاح التعليمي، كما أن ميزانية التعليم يتجه معظمها للأجور (شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠٠٨، ٢٩٥-

.(٢٩٦

وبصورة أخرى أكثر تشريحًا تتمثل أزمة التعليم المصري في الجوانب الكيفية الرئيسة التالية (لمياء إبراهيم، ٢٠٠٧، ٥٠-٥٥):

- **كثافة الفصول**:

من أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم المصري، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي. ويرجع ارتفاع كثافة الفصول إلى نقص الأبنية التعليمية، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة، والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يدركها بدخله المحدود، مما يزيد من الضغط على المدارس الحكومية، هذا بالإضافة إلى وجود المدارس القديمة ذات الطابق الواحد أو الطابقين شبه المتهدمة، التزايد المستمر للكثافة العددية لدى الطلاب، وخاصة الأطفال في المرحلة الابتدائية، وتؤثر الكثافة المرتفعة على فرص المتعلمين في استيعاب المواد التعليمية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم، وانتشار العنف داخل الصفوف الدراسية، وكذلك انتشار الأمراض.

*** التسرب من التعليم**:

وهو من المشكلات وثيقة الصلة بالمشكلة السابقة. بالإضافة لوجود عدة أسباب للتسرب من التعليم بعضها يتعلق بالأسرة المصرية التي قد تعجز عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها. والبعض الآخر يرتبط بالمدرسة، حيث يقع عليها العبء الأكبر فيما يتعلق بتسرب الطلاب إما بسبب المناهج التعليمية المعقدة أو لسوء تعامل المعلمين مع الطلاب.

بالإضافة لوجود بعض العوامل الأخرى من قبيل الظروف الاجتماعية السائدة حيث لا تزال العديد من الأسر تحجم عن إرسال بناتها للمدرسة أو عدم استكمالهن للتعليم، خاصة في الريف المصري وبعض المناطق والمحافظات. بالإضافة لتدني القدرة على الدراسة والرسوب المتكرر وعدم الرغبة في التعليم

الأكاديمي عند بعض الطلاب.

* الدروس الخصوصية:

تتحمل الأسر المصرية الكثير من الأعباء المالية طوال العام الدراسي وخلال فترة الإجـــازات، حيـــث توجه الكثير من ميزانيتها إلى الإنفاق على مجموعات التقوية والكتب الخارجية والدروس الخصوصـــية، إضافة لمصروف الجيب والانتقالات والملابس.

* مشكلات المتعلمين:

وتتمثل في عدم الرغبة في الاستذكار والنسيان وضعف الدافع للتعليم الذي يكون احيانا بسب صـــعوبة المناهج التعليمية وتكدسها ،او تدني المستوي الاجتماعي والفقر الذي يدفع الكثيرين الي ترك الدراســـة للبحث عن عمل يساعدوا اسرهم ،او علي الاقل لتخفيف نفقات التعليم من علي اكتافهم به

* مشكلات المعلمين:

يعتبر المعلم أحد أهم أطراف العملية التعليمية إلا أنه يعاني من عدد من المشكلات أهمهـــا: ضـــعف مشاركته في صنع القرارات التعليمية، وخاصة في موضوعات المناهج الدراســـية للطـــلاب، والميزانيـــة المدرسية، واختيار المعلمين الجدد للمدرسة. كما أن فرص النمو والتطوير المهني لمعلمي التعليم الأساسي قليلة، وإن توافرت فهي غير فعالة لأسباب عديدة مثل شكلية التدريب، وعدم ملاءمتـــه للاحتياجـــات الفعلية للمعلمين، وحتى وحدة التدريب الموجودة حاليًا بجميع المدارس لم تنجح في إشباع احتياجـــات المعلمين للنمو والتطوير المهني.

بالإضافة لضعف مكانة المعلم، سواء على مستوى النظام التعليمي وعلى المستوى المجتمعي، فما زالـــت النظرة له غير مرضية؛ بسبب ضعف رواتب المعلمين، ولجوء الكثير منهم للدروس الخصوصـــية؛ لســـد احتياجاتهم الأساسية، وشعور المعلمين بضعف الفعالية والتأثير لأسباب عديدة مثل ظروف الفصل مـــن

حيث تكدس عدد الطلاب، وقلة الإمكانات المتاحة، وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد، كما أن الحالة النفسية والمادية المتدهورة للمعلم تزيد من مشاعر المعلمين بضعف الفعالية والقدرة على التأثير في تعلم التلاميذ. وكذلك ضعف حرية المعلم واستقلاليته، فحرية المعلم في تدريس أي موضوع يختاره خارج المنهج المحدد ضئيلة وغير متاحة نسبيًا، فلا يسمح له باتخاذ أي قرارات إبداعية أو بصورة مستقلة لتحسين التعليم (حسين كامل، ١٩٩٨، ٢٨-٣٠).

ثورة ٢٥ يناير النموذج الأمثل لتوظيف التكنولوجيا:

لقد انطلقت ثورة المصريين في ٢٥ يناير من الواقع الافتراضي إلى الواقع الفعلي، حيث أسقطت الحواجز القائمة في الممارسة الواقعية، وأصبح الإنترنت مجالاً للممارسة السياسية في ظل القيود المفروضة في الواقع، وتم من خلاله تناول العديد من القضايا السياسية عبر الحوار الافتراضي، يأتي في مقدمتها: مقتل خالد سعيد، والانتخابات البرلمانية الأخيرة. ومن مجمل تلك المناقشات تم النزول للواقع الفعلي للمطالبة بالحقوق المنقوصة والإصلاحات الاجتماعية.

وتستند بنية الاحتجاجات الاجتماعية في الواقع الافتراضي في الأساس على بنية معرفية، فمرجعية التفاعل في المجتمع الافتراضي هي مرجعية معرفية بالأساس، لأن الذي يحرك الاحتجاج عبر الإنترنت هم النشطاء الجدد أو النخب المعلوماتية. كما تستند لمرونة التفاعل، حي تتاح الفرصة أمام تشكل تفاعلات إيجابية تتسم بسهولة التواصل عبر الإنترنت، حيث المرونة في القدرة على توحيد الأهداف العامة للاحتجاج على ساحة الإنترنت.

لقد لجأ الشباب إلى العالم الافتراضي بوصفه المجال العام الذي يمكنهم فيه التعبير عن آرائهم والتواصل فيما بينهم؛ نتيجة لانسداد كل القنوات الأخرى للفعل السياسي. ورغم أن اتساع قاعدة الشباب وتواصلهم عبر الإنترنت ليس السبب الرئيس لقيام ثورة ٢٥ يناير، إلا أن هذه العامل كان له الدور

الرئيس في تواصل الثورة والنجاح فيها، وقد أصبح لهذا المجال العام الافتراضي سطوة وسلطة سوف يقدرها أي نظام حاكم قادم (شريف رشدي وإسراء إسماعيل، ٢٠١٢، ٩٤-٩٥).

مبررات قيام ثورة ٢٥ يناير:

"لماذا يثور الناس؟" سؤال تناوله تيد جور Ted-Gure في كتابه الشهير، الذي يحمل نفس التساؤل، محاولاً تفسير قيام الإنسان بالثورات، حيث افترض جور Gure قيام الثورة نتيجة لتلاقي الحرمان ، وتدهور شرعية النظام السياسي، ونمو الأفكار الثورية، فكلما ازدادت مساحة الحرمان بالمجتمع، وضعفت شرعية الحاكم، ونمت الأفكار الثورية، كلما قويت قدرة الأفراد على الثورة والتمرد. وفيما يلي أهم العوامل التي تكاتفت واتحدت فيما بينها مبررة ثورة المصريين في ٢٥ يناير (أحمد زايد: ٢٠١١، ٢٣-٢٧):

- **وهن الدولة:** والذي كان نتيجة حتمية للطريقة الخاطئة التي كانت تدار بها البلاد. وقد تمثل ذلك الضعف والوهن في هدر فرص الاستثمار الحقيقي في الجانب البشري، مما ترتب عليه تدهور هائل في التعليم والصحة والبحث العلمي. والميل إلى تضخيم الإنجازات والطموحات وإرساء شرعية لنمط الأداء القائم وللقرارات التي تتخذ، وهي الأمور التي تنكشف حقيقتها عند مقارنتها مع الواقع الفعلي. ومن الأمور اللافتة للنظر في تفاعلات الإدارة الواهنة وممارساتها ميلها إلى النخبوية والأوليجاركية –تعبير يشير لوجود عدد قليل من الأفراد يشكل قلة طامعة في السلطة ومحافظة عليها بشتى الطرق –ولا تفسح المجال لديمقراطية الحوار وحراك الأفكار والأفراد.
- **الحرمان الاقتصادي:** والذي وصل بقطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة في الريف إلى درجة الفقر المدقع، بحيث تزايد معدل الفقر في مصر باطراد عامًا بعد عام حتى تجاوز ٢٠ % من السكان. وتتزايد نسبة الفقراء والمحرومين إذا فكرنا في الفقر النسبي الذي يتم في

ضوئه بين مستويات مختلفة من الرفاهية أو مستويات مختلفة من الحرمان، هنا يصل الفقر إلى ٥٠ % من السكان إذا دخلنا في قاع الطبقة الوسطي وأخذنا في الاعتبار صور الحرمان لدى شرائح الموظفين الذين يحصلون من وظائفهم على أجور منخفضة.

- الحرمان من العدل: تمثل قضية العدل عند المصريين قضية محورية؛ فالشعب المصري شعب زراعي يكره الظلم والاستبداد. لقد سيطرت قلة قليلة العدد من السياسيين ورجال الأعمال على مقدرات المجتمع، وبثت في المجتمع قيمًا جاهلية تبعد أبناء الطبقي الوسطي عن مواقع الامتياز وتمنحها للأقل منهم شأنًا وكفاءة. لقد وصل الحال إلى درجة أن ظهر المجتمع وكأنه انقسم لمجتمعين: الأول يجني ثماراً يانعة كل صباح وتقدم له أشهى الثمار وأفضلها على نحو دائم، والآخر يرزح تحت وطأة الحرمان والشعور الدائم بالظلم.
- الحرمان من الحرية: لقد فتحت العولمة آفاقا رحبة للحرية وأصبح الحديث عن حقوق الإنسان والفقراء والمرأة حديثًا مفتوحًا، كما أصبحت تجارب الدول في الحرية والديمقراطية صفحات مفتوحة أمام الجميع. في هذا الأفق وجد المصري نفسه في أفق مسدود من الناحتين الأفقية والرأسية. فمن الناحية الأفقية يجد نفسه أمام جهاز أمني قوي يتجسس عليه ويعرف كل صغيرة وكبيرة في حياته. وعلى المستوى الرأسي فقد سدت أمامه فرص الحراك الرأسي، فقد أدت الميول الأوليجاركية الشديدة إلى أن تحولت المناطق العليا في دوائر صنع القرار وحتى المناطق الوسطى حكرًا على وجوه قليلة العدد.

انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري:

يشير واقعنا التربوي في ظل ظروف النشأة والتطور والمؤشرات الكمية والكيفية السابقة إلى موقفنا من تنمية التفكير، وهو موقف سلبي في مجمله، وهو ما يمكن رصده من خلال الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- لا تتوافر بيئة مواتية لتنمية التفكير النقدي؛ لأسباب عدة منها التعليم بالتلقين، والتضليل الإعلامي ذو الطابع السلبي، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وهو ما أضعف من قدرتنا على طرح التساؤلات والحكم على المواقف والآراء، وعلى تناول القضايا الخلافية التي تعد من أهم قدرات التفكير النقدي.
- بالنسبة إلى التفكير الخلاق، مازال مقصورًا على الإبداع الأدبي، أما الإبداع العلمي والتكنولوجي فضامر للغاية، وهناك بلا شك عوائق ذات طابع اجتماعي وثقافي، فالشيوع يغتال نبوغنا، وشعورنا بالدونية العلمية والفكرية يحط من همه مبدعينا ومطورينا.

وبات من أهم ملامح العقل المصري، أخذت طابع العمومية –مع التسليم بوجود استثناءات كثيرة لهذه الملامح ما يلي: عقل تحركه النظرة المعيارية إلى الأشياء، أي الاتجاه في التفكير الذي يبحث للأشياء عن مكانها وموقعها في منظومة القيم التي يتخذها ذلك التفكير مرجعًا له ومرتكزًا. وهذا في مقابل النظرة الموضوعية التي تبحث في الأشياء عن مكوناتها الذاتية، وتحاول الكشف عما هو جوهري فيها. والنظرة المعيارية نظرة اختزالية تختصر الشيء في قيمته، وبالتالي في المعنى الذي يضفيه عليه الشخص صاحب تلك النظرة، أما النظرة الموضوعية فهي نظرة تحليلية تركيبية، تحلل الشيء لعناصره الأساسية لتعيد بناءه بشكل يبرز ما هو جوهري فيه (محمد عابد، ١٩٩٦، ٣٢).

فهو عقل أسير تخصصه، ينأى عن تداخل المجالات المعرفية وتعددها، عقل غير مدرب على التوجه

المنظومي، الذي يضمن الاكتمال والشمول، مما جعل من السهل وقوعه في فخ التفاصيل وضياعه في تهويمات التعميم، عقل ينزع دائمًا نحو الموجب والقاطع والمحدد، ينحاز إلى الثابت على حساب المتغير، والسائد على حساب المتجدد، يلح على الإجماع، وينفر من الاختلاف والتعدد، عقل يمتهن السالب، ويفزع من اللايقين، ولا يألف المشوش وغير الدقيق وغير المكتمل (شوقي جلال، ٢٠٠٨، ٨٤-٨٥).

لقد ترتب على ثورة ٢٥ يناير جملة من العناصر والركائز التي فجرت شعلة ثقافة جديدة على المصريين، يمكن تلمح معالمها كما يلي (سليمان العطار، ٢٠١٢، ٢١-٢٣):

- الالتصاق بالمكان... إحياء جديد للوطنية: أول عناصر من عناصر تلك الثقافة المستجدة هو الالتصاق بالمكان والانتساب إليه، فقد أصبح ميدان التحرير صورة مصغرة للوطن، يتسع مداها الرمزي والعلاماتي إلى المساحة المحصورة داخل الحدود السياسية لمصر، ولصغر مساحة التحرير وضيقها يصبح الوجود السكاني داخلها وجودًا متكتلاً يوحد بشكل مدهش بين الجميع، بصرف النظر عن الطبقة والدين والمستوى الثقافي.
- استعادة التكافل الاجتماعي والعمل الجماعي: أوجدت ثورة ٢٥ يناير لونًا من التكافل الاجتماعي، حيث نبتت روح تطوعية مدهشة تنبثق من الفرد الذي استيقظت فرديته في إطار مجتمعها. كل بنية عقلية بها أنا صغري "الذات"، وأنا كبري هي "الأنا الاجتماعية". ومشكلة ما قبل ٢٥ يناير أن الأنا الاجتماعية تسحق الأنا الصغرى، وهذه تفقد انتماءها للأنا الكبرى، فتشارك في تدميرها: عملية جدلية سلبية النتائج. بينما في ميدان التحرير عادت الروح للأنا الصغرى فمضت تشيد وترمم الأنا الكبرى التي بدورها بثت القوة في الأنا الصغرى تلك.
- بناء الأسرة المصرية الكبيرة: أيضًا تبرز ظاهرة ثقافية جديدة هي الاشتراك الأسري، بمعنى أصبح الجميع يمت بالقرابة للجميع، لتصير مصرية كل فرد قرابة دم أسرية مع باقي المصريين.

- الفردية الإيجابية: عزز البعد السابق دون أي تعارض روعة الفردية الحديثة الميلاد والتي تتنفس وجودها وتحقق ذاتها داخل مجتمعها، لتصيب المرأة كما أصابت الرجل ثقافة جديدة لاستقلالية المرأة والثقة فيها، والتوقف عن قمعها وسحق ذاتها بحجة الخوف عليها.
- التحرر من الخوف وإطلاق روح المبادرة والمغامرة: لقد حررت روح المغامرة والمبادرة المصري من الخوف، ولعل ذلك أكبر مكاسب ثورة ٢٥ يناير. والتحرر من الخوف غير صورة الإنسان المصري المستكين إلى صورة "أرفع رأسك فوق أنت مصري". وكان التحرر من الخوف أول الأبواب المفتوحة للدخول لعالم الحرية كثقافة تنفي الخوف، وتعطي حياة جديدة تستحق أن يضحي من أجلها الفرد بحياته.
- عنصر الصبر والمثابرة: من العناصر الثقافية المستجدة التي أدخلتها ثقافة ما بعد ٢٥ يناير عنصر خطير كنا نفتقده أفرادًا وجماعات، إنه عنصر الصبر والمثابرة. لقد اشتهر عن العرب بأن نفسهم قصير، وأنهم يبدأون الشيء ولا يكملونه. النفس القصير استطاعت ثورة التحرير أن تجعله نفسًا طويلاً. فبعد أن انفض اعتصام الثمانية عشر يومًا الأولي لم يتوقف الثوار عن السعي لإنجاز أهداف الثورة. فجمعة بعد جمعة، هناك مليونية، وبين الحين والآخر هناك اعتصام. إنها روح الصبر والمصابرة التي لم يكن من الممكن تحققها إلا بالاستعداد الشجاع للتضحية.

لقد قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل هدم تلك الصور السلبية التي ترصدها العين العادية عند تأملها للمجتمع المصري من قبيل: الفساد الذي طال المجالات كافة، وحمي نفسه بشبكات من الفاسدين المسلحين بالعنف والبلطجة والتزوير والغش والتلاعب بالقانون والمال، الثروات المنهوبة والسلطة، وارتفعت قيم الثروة والحصول عليها بأي طريقة، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول على المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارها مهارة وقدرة على التصرف.

كما ظهرت الفردية مكرسة قيم الانكفاء على الذات والأنانالية، وضعف الانتماء للأسرة والمجتمع والوطن، وتراجعت قيم التضامن والحوار، ودعمت الفردية قيم التسلق والضعف المهني على حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق. وتراجعت قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الغش والخرافة والتقليد والنقل، و لم يعد الترقي والصعود المهني نتيجة للتحصيل العلمي والكفاءة والخبرة، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة في الفساد والإفساد وتصريف الأمور (محمود عودة، ٢٠١٠، ٣-٤).

وقادت أنساق القيم السلبية سابقة الذكر إلى تفتيت المجتمع، وإهدار جهود الكفاءات، وتبديد أرصدة القوة الفكرية والعلمية، وبث روح اليأس واللاجدوي لصالح صعود أنساق من القيم السلبية كالشكلية، والسطحية، والتواكلية، ولصالح مشاعر الخوف والكراهية والاستبعاد والعنف الاجتماعي والسياسي والطائفي.

لقد كان التفكير العشوائي السائد قبل ٢٥ يناير عند أغلب النخب المصرية، وعند أغلب فئات الشعب المصري يتسم بالسمات التالية: غلبة العاطفة على التفكير، سيادة المنطق الأسطوري، سيطرة الخرافة في عملية بحث الأسباب، اختلاط الأفكار وعدم تسلسلها، عشوائية التفكير والأفكار، غياب الأسئلة المنطقية، سيطرة النزعة التعصبية، العدمية وغياب الهدف، التبريرية الميكافيللية (محمد فرج، ٢٠١١، ٨٣-٨٤).

وبتحليل ما سبق نجد أن الشخصية المصرية وقعت أسيرة لمجموعة من القيم تعوق أي عملية للتنمية، التي هي السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي في مجموعها قيم تحث على (سمير أحمد، ٢٠١٠، ١٠-١١):

- الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه.

- الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار.
- الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له.
- تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.
- الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره عن طريق الهجرة مثلاً.
- الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر.
- اقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر حسب ما يقتني وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية.
- الأخذ لا على العطاء.
- اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع.
- على الحقد الطبقي، حقد الأغنياء على الفقراء الذين يخشون منهم ومن ثورتهم على استغلالهم لنيل حقوقهم، وليس على المساواة والمحبة والإخاء.
- تحث على الفساد الخلقي بجميع صوره فالغاية –المال –تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء... إلخ).
- اللاعقلانية وليس على العقلانية.
- استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة.
- إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية.

وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير تعد بمثابة فعل اجتماعي منتج وبناء في مضمونه، فإنه من الضروري استلهام ذلك المضمون في العملية التعليمية، ليصبح الهدف الذي نسعى لتحقيقه هو كيفية بناء وإقامة التعليم المنتج، الذي يسهم في بناء مصر التي نحلم بها جميعًا. إن أي محاولات للإصلاح في مصر يجب أن

تنطلق من التعليم، خاصة بعد الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد واستقرار الإصلاح السياسي. إن منظومة الإصلاح والتطوير يجب أن تجيب على سؤالين مهمين، هما: ماذا نريد من تعليمنا في الفترة الراهنة وفي المستقبل؟ وكيف يتم تنفيذ ذلك؟ ذلك لأن أي منظومة تعليمية لابد ببساطة أن تجيب عن ثلاثة أسئلة مهمة: ماذا نعلم؟ لماذا نعلم؟ وكيف نعلم؟

ويجب أن تعتمد هذه المنظومة على إستراتيجية طويلة المدى وحلول عاجلة، على أن تكون الحلول العاجلة في خدمة الإستراتيجية طويلة المدى ومحققة لأهدافها. ويجب أن تقوم المنظومة التعليمية على التدرج في الإصلاح من المرحلة الابتدائية وصولاً لبقية المراحل.

ركائز مواجهة أزمة التعليم المصري في ظل انعكاسات ثورة ٢٥ يناير:

فيما يلي جملة من الركائز التي يري البحث الحالي ضرورة أن تستند إليها منظومة التطوير المقترحة لمواجهة ما ينوء به التعليم في مصر من مشكلات، وما يواجه من تحديات، ومن أهم تلك الركائز:

- بناء الثقة بالنفس وإدارة التغيير: لابد أن يؤدي التعليم إلى بناء الثقة بالنفس باعتبار ذلك ركيزة أساسية لدعم قدرة الإنسان على المبادرة، وبالتالي قدرته على الاختبار، ثم الانتقال إلى إرادة التغيير.

- تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني: الإحساس بالكرامة ورفض التبعية وإنكار العمالة ثلاثة أركان أساسية يجب على أية تربية أو تعليم في أية مرحلة أن تكون موجهة بها، فلا استقلالية لذات إنسانية لا تشعر بكرامتها، ولا كرامة لذات تشعر بالدونية، أو بعدم القدرة على الدفاع عن النفس أمام أي نوع من أنواع القهر، أو أمام أي ممارسة تشيع الظلم وتقنن القهر وبالتالي تعمم الإقصاء.

- بناء ثقافة الحوار: ونخص آداب الحوار القائمة على احترام الأخر، والقدرة على الاستماع، وتقدير رؤى الآخرين، وعدم الشعور باحتكار الحقيقة المطلقة.

- بناء قدرات التفكير العلمي والتحليل الناقد والتفكير الإبداعي: أي القدرة على التحليل، والقدرة على النقد، ثم القدرة على الإبداع والتحليل؛ لمعرفة المكونات الأساسية لأية مشكلة ضمن أية ظاهرة، والنقد لمعرفة مدى قربها أو بعدها من نموذج مثال وكيف الوصول بها إلى ذلك، والإبداع للخروج من كل الأطر ومن كل ما هو شائع ومتعارف عليه، إلى جديد أصيل نافع يزيد من تحضر الإنسان وتدعيم أصالة وجوده.

- تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء: العدل هو قيمة كل القيم، فالحق والخير والجمال كل منها أساسه عدل، والحياة تفقد معناها الإنساني إذا فقدت قيمة العدل، والعدل بكل أنواعه نفي لمظاهر الفقر، وقضاء على أساليب التهميش، ومواجهة حاسمة لآليات الإقصاء، والتربية من أوجب واجباتها أن تكون في مواجهة مباشرة مع الفقر، فالتربية أساس جوهر مهامها بناء الإنسان المنتج القادر على خلق فرص عمل.

- بناء حياة ديمقراطية أساسها القدرة على المشاركة: إن الثقافة لا تعني شحن الذهن بالمعلومات في أكبر عدد ممكن من المواد، وإنما تعني قبل كل شيء سعة وتعمقًا في الفهم، وميولاً عقلية تدفع صاحبها إلى البحث والاستزادة من العلم، وبالتالي يكون موقف المتعلم موقفًا إيجابيًا من عملية التعلم.

- التعليم للجميع ومدى الحياة انطلاقًا من ركيزة التعلم الذاتي: لم يعد ممكنًا في الوقت الحالي أن يكون التعليم للبعض، وإنما الممكن أن يكون التعليم للجميع، ويؤدي إلى الإتقان للجميع ويدفع إلى الإيمان والرغبة والقدرة على التعلم مدى الحياة للجميع.

- تدعيم الانسجام والتماسك الاجتماعي ومقومات المواطنة: الانسجام والتماسك الاجتماعي ضدان للتنافر الاجتماعي والتفكك الاجتماعي والصراع الاجتماعي، التماسك

الاجتماعي أساسه رأس المال الاجتماعي، والأخير لحمته الإحساس بالكرامة والثقة في النفس والآخر واحترام الآخرين رايًا وعقيدة وسلوكًا، ومعرفة وفهم بالحقوق والواجبات وإدراك بالمكانات والأدوار، وسيادة الود وثقافة التجاوز ونبذ الشقاق.

- بناء قدرة العيش المشترك في انسجام مع المحيط الأيكولوجي: لا يمكن لأي مؤسسة تربوية تتجاهل مدى الانفتاح الذي تتسم به حضارة العصر، كما لا يمكن أن يستطيع أي مجتمع أن يكون بعيدًا عن التأثر بما يحدث في العالم من حوادث أو أحداث ربما في التو واللحظة. وهذا يفرض الانتقال من واحدية الثقافة إلى تعددية الثقافات، ومن واحدية الرؤية إلى تعددية الرؤى، ومن المستقبل البديل الواحد إلى المستقبلات الممكنات البديلة.

- التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: إن كل ما سبق يؤدي للوصول إلى التنمية المستدامة، فالتنمية تغيير هادف ومقصود ومخطط للانتقال بالإنسان والمجتمع من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع يصبو للوصول إليه، وفق خطط ومنهاج شامل قائم على دراسة موضوعية للواقع الإنساني المعاش بكل جوانبه.

- رفض تقديم أي تعليم نظامي لطفل الرياض؛ حيث أنها تمثل له مرحلة المرح واللعب، والذي تصل من خلاله معلمة الروضة بالطفل إلى اللعب الموجه، الذي ينمي ميوله واستعداداته، ويفرغها في أنشطة متنوعة، من خلالها تتمكن المعلمة من اكتشاف الميول الإبداعية للطفل، ومن ثم تعمل على توجيهها وتنميتها.

- تأجيل تدريس اللغة الإنجليزية حتى السنة الثالثة من المرحلة الابتدائية، والتركيز على اللغة العربية، فتدريس اللغة الإنجليزية مبكرًا لن يصل إلى أهدافه بدون أن يكتسب الطفل الحس اللغوي المبكر في لغته الأم اللغة العربية. فالوضع القائم حاليًا افقد المتعلمين تذوق اللغتين؛ نتيجة لدراستهما

معًا.

– العودة على الاهتمام بمقرر الدين الإسلامي والدين المسيحي واحتساب درجاتهما، على أن يتم النظر باهتمام إلى منهج مشترك متدرج يبني عقيدة المسلم و المسيحي، وليس مجرد تعليم الطقوس والعبادات الدينية، فالتركيز على العقيدة يكسب المواطن منطقية السلوك، وينمي الكثير من السمات الإيجابية من قبيل: التسامح والتعاطف ونبذ التعصب، واحترام الرأي الآخر، وتعزيز الوسطية.

كما يقترح البحث حزمة من الآليات الإجرائية المحققة لما سبق، وذلك بصورة أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

* **محور المتعلم:**

- إبراز أهمية التعليم للمتعلم بشكل فعال يربطه بالعملية التعليمية والمعرفة والعلم.
- ربط العملية التعليمية بأهداف المتعلم الشخصية.
- تربية المتعلمين على مفاهيم الإدارة بشكل عام خاصة إدارة الوقت والتخطيط للمستقبل، بالإضافة إلى المهارات الشخصية الأساسية.
- تنمية الحافز لدى المتعلمين لدفعهم نحو العلم والمعرفة.
- التعامل مع المتعلمين كقادة للمستقبل، وتنمية الثقة في أنفسهم.
- إشراك المتعلمين في القضايا والمشاكل العامة، ودفعهم لتقديم الحلول.
- وضع قدر معقول من المسئولية على عاتق المتعلمين يتناسب مع مراحلهم العمرية المختلفة.
- أخذ انطباعات المتعلمين عن العملية التعليمية، والعمل على معالجة النقاط السلبية والمحافظة على النقاط الإيجابية وتطويرها.

- **محور المعلم:**

- بيان أهمية وقدر وقيمة المعلم للمتعلمين.

- الاهتمام بالمعلم ماديًا ومعنويًا.

- التنمية المهنية المستدامة للمعلمين لتنفيذ استراتيجيات التعليم النشط والتقويم الاشمل بطريقة تجعل المعلمين ممارسين للمهنة، ولديهم القدرة على التفكير والإبداع وتحسين أدائهم.

- اكتشاف وجذب وتدريب القيادات التعليمية والإدارية الواعدة بالمدارس والإدارات التعليمية.

- استخدام أساليب واستراتيجيات التدريب عن بعد من خلال الفيديو كونفرانس، حسب طبيعة البرامج التدريبية المستهدفة.

- تأهيل المعلمين بما يلائم احتياجات التعليم في المستقبل.

- ضرورة تطوير الأساليب والاستراتيجيات التعليمية التي تنمي قدرة المتعلمين على الابداع

- إيفاد المعلمين المتميزين إلى أفضل المدارس والجامعات العالمية، والذي يعتبر بمثابة أفضل تأهيل عملي لهم.

- تحفيز المعلمين وتشجعيهم على الاطلاع ومتابعة كل جديدي في مجال التعليم والتدريس.

- منح السلطة المناسبة التي تمكن المعلم من القيام بعمله.

* محور المناهج:

- إعادة بناء المناهج وفق نموذج تربوي حديث.

- توفير مناهج تتسم بالمرونة تناسب المتعلمين وبيئتهم وفق المعايير القومية للتعليم.

- تطبيق التقويم التربوي الشامل في جميع صفوف التعليم ما قبل الجامعي.

- دمج التكنولوجيا في التعليم وجعل الاعتماد الرئيس في إيصال المعلومة على التكنولوجيا.

- ضمان فاعلية المشاركة المجتمعية المحلية وتقديم الدعم لتعزيز كفاءة أعضاء مجلس الأمناء، فيما يتعلق بتطوير المناهج التعليمية.
- ضرورة وضع مناهج تعليمية تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل وسوق العمل، ويتم الاستعانة في ذلك بالخبراء والمتخصصين.
- الاهتمام بشكل مكثف أو فعال بالوسائل التعليمية العملية كالمعامل وغرف الوسائط المتعددة، وإعداد مباني للمحاكاة لتطبيق العلوم المختلفة.

* **محور تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم:**

- تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس من خلال إنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة، وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس، وإمكانية الوصول للمناطق النائية، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي المخصصة للمباني المدرسية.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية.
- الاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية.
- البحث الجاد عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج.
- العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل التعليمية وفقا لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع.
- إيلاء أهمية خاصة للدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية من خلال إنشاء وحدات اقتصادية

تتولى مسئولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية وإستراتيجية وتقديمها لمتخذي القـــرار وصـــولاً لقرارات سليمة اقتصاديًا، وتحقق الأهداف بشكل علمي.

- إعادة النظر في تحديد الخيارات، وتنمية الوعي بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خـــلال المبادرات الشعبية للمشاركة.

- إزالة العوائق إمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة، لتخريج قدرات عالية تخدم التنمية المحلية، وتكون قادرة على المنافسة العالمية.

- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية، خاصة المقدمة من المنظمات الدولية، على أن يتم ذلك وفقًا لضوابط حكمة تتيح الاستفادة منها، وبما لا يقود إلى الوقوع في شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع.

- النظر في الاعتماد على صيغ جديدة، كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والجامعات الافتراضية.

*** محور جودة التعليم:**

- ضرورة توفير المناخ التعليمي الملائم والتقيد به والحفاظ عليه.

- تفعيل مهارات العمل الجماعي في التعليم.

- مضاعفة فاعلية نظم المكافآت والحوافز وعدالتها، والحرص على تقديم الحوافز الإيجابية والمكافـــآت المشجعة للمتميزين والحريصين على إتقان العمل وإجادته.

- الحرص على تبادل الخبرات بين المتعلمين في مختلف المحافظات؛ لقياس مدى تقبل المعلمين في مختلف المحافظات لمعايير الجودة الشاملة في التعليم حسب الاستجابات.

- تشكيل مجالس أمناء لمتابعة الطلاب المتأخرين والمتخلفين دراسياً، وربط هذه المجالس مـــع المنطقـــة التعليمية والمدرسة؛ حتى تكون هناك صلة بين الجميع للحد من مشكلة التسرب.

- بث برامج توعية للشباب تنمي لديهم الاتجاهات الدينية والحفاظ على قيمتها لحمايتهم من التيارات الثقافية الوافدة والعادات والسلوكيات غير المرغوب فيها.

- العمل على توعية الإباء بشأن كيفية معاملة البناء من خلال وسائل الإعـــلام المختلفـــة، وخاصـــة البرامج التليفزيونية، واطلاعهم على التقنيات الجديدة الخاصة بعملية التربية والتعليم؛ حتى يتســـنى لهـــم تعرف كل جديد حولهم.

- تشجيع الطلاب المتسربين العودة إلى المدرسة وإيجاد حوافز للذين يعودون ويتمون دراستهم.

- مساعدة الطلاب الذي يعانون من ضعف التحصيل العلمي أو صعوبة في بعض المواد وإيجاد فصول تقوية مسائية يحضرها أولياء الأمور؛ من أجل تشجيع ورفع معنويات أبنائهم الطلاب.

- تطوير العلاقة بين المنزل والمدرسة واستعمال جميع قنوات الاتصال من أجل توثيق العلاقة لتحقيـــق الأهداف التربوية المنشودة، وتوعية أولياء الأمور بأهمية اتصالهم بالمدرسة، ومواصلة الزيارات لتعـــرف أحوال ومستوى تحصيل المتعلمين.

- تفعيل دور الأسرة؛ من أجل تحفيز المتعلم وترغيبه في المدرسة والتعاون مع مسئولي المدرسة، وخاصة المرشد الطلابي لحل المشاكل الشخصية والصعوبات التعليمية التي قد تواجه المتعلمين.

- تفعيل دور الأخصائي في تحديد وتدوين المشاكل الدراسية والشخصية والاجتماعية التي يعاني منـــها المتعلم، فيصبح بمثابة المرجع الذي يتم من خلاله متابعة حالة المتعلم الدراســـية، وملاحظـــة الـــتغيرات السلوكية، ويتم مناقشة تلك التغيرات والتطورات مباشرة مع ولي أمره؛ من أجل العمـــل معـــاً لحـــل المشاكل التي قد تواجه الطالب وحثه على البقاء في المدرسة لإتمام تعليمه.

* **محور الإدارة التعليم:**

- إرساء مبادئ المساءلة والمسئولية على المستوى المحلي، لصالح جودة العملية التعليمية.
- تعميق التوجه نحو الديمقراطية.
- دعم الشعور الملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور والمتعلمين وعناصر المجتمع المحلي.
- تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتياً.

المراجع

- أحمد زايد: أركيزلزجيا الثورة وإعادة البعث للطبقي الوسطي، مجلة الديمقراطية، س١١، ع٤٢، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١١.

- حسنين توفيق إبراهيم: الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات إستراتيجية ع٢٢٥، س٢١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.

- سليمان العطار: الثقافة بنية جديدة تتحدى الأطر التقليدية، في "تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية... النموذج المصري مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير"، مجلة السياسة الدولية، مج ٤٧، ع١٨٧، يناير ٢٠١٢.

- سمير نعيم أحمد: السمات الشخصية للمصريين بين الثبات والتغير، المؤتمر السنوي الثاني عشر" الشخصية المصرية في عالم متغير"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠.

- شركة التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب: قضية التعليم في مصر العائد الاقتصادي والاجتماعي، تحرير علا الخواجة، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٨.

- شريف رشدي وإسراء إسماعيل: الواقع الافتراضي الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، مج ٤٧، ع١٨٧، مؤسسة الأهرام القاهرة، يناير ٢٠١٢.

- شوقي جلال: المجتمع المدني وثقافة الإصلاح رؤية نقدية للفكر العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

– عماد صيام وزارة التربية والتعليم، سلسلة الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

– لمياء إبراهيم الدسوقي: تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية تصور مقترح في ضوء بعض التجارب المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

– محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، ط٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

– محمد فرج: الثورة وتغيير منظومة القيم، مجلة الديمقراطية، ع٤٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١١.

– محمود عودة: سلبيات الشخصية المصرية رؤية مختلفة، المؤتمر السنوي الثاني عشر" الشخصية المصرية في عالم متغير"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠.

– المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر دراسة تحليلية كيفية، شعبة بحوث تطوير المناهج، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

– المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، شعبة السياسات التربوية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٠.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية، يونيو ٢٠١١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١١.

– نجلاء حامد وأماني عبد القادر: التربية مصر دراسة تاريخية تحليلية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة المستويات المعيارية لسياسة التعليم قبل الجامعي، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، ٢٠١١.

- وزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١١.

http://services.moe.gov.eg/egov_statbook.html.